السياسة التنموية لحكومة المثنى المحلية في البنية التحتية بعد عام ٢٠٠٦

The development policy of the Muthanna local government in infrastructure after 2006

م.م . حسين علي هدهود
Hussein Ali Hudhoud

م. د. هند محمود حميد
Dr: Hind Mahmoud Hamid

الملخص

تشكل البنى التحتية حجر الاساس لكافة المجتمعات الانسانية كونها من اهم العوامل التي تجعل من المجتمع عنصراً منتجاً قادر على ان يزاول الانشطة الاجتماعية والاقتصادية بكفاءة عالية وضمان تقدم ورقي اهدافه، ويهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على واقع الخدمات والبنية التحتية لمحافظة المثنى والحاجة الفعلية لنمو السكان ، فضلاً عن سبل الحكومة المحلية وخططها وبرامجها لحل ومعالجة المشاكل التي تكتنف هذا القطاع ، ولا تختلف محافظة المثنى كثيراً عن باقي المحافظات العراقية ، اذ اخذت نصيبها بما يكفي من الحكم الاستبدادي الذي عرقل مسار التنمية في المحافظة لسنوات طويلة ، وفي ظل التحول الى النظام الديمقراطي وتبني نظام الحكم المحلي بعد عام ٢٠٠٣ الذي يعد ضرورة لابد منها الامر الذي تبلور عنه صيغة معينة لتفعيل جانب الخدمات الاساسية وتلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين في ضوء الحكم الديمقراطي الجديد ، مما يجعل كل محافظة مسؤولة عن ادارة شؤونها بنفسها وتحمل مسؤولياتها وفق فلسفة النظام الجديد.

كلمات مفتاحية : (محافظة المثنى ، الحكومة المحلية ، التنمية ، البنية التحتية ، البترودولار، تنمية الأقاليم).

Abstract

Infrastructure is the cornerstone of all human societies as it is one of the most important factors that make society a productive element capable of engaging in social and economic activities

with high efficiency and ensuring the progress and advancement of its goals. In addition to the ways, plans and programs of the local government to solve and address the problems surrounding this sector, and the governorate of Muthanna is not much different from the rest of the Iraqi governorates, as it took its share enough of authoritarian rule that obstructed the development path in the governorate for many years, and in light of the transition to a democratic system and the adoption of a system Local government after 2003, which is an inevitable necessity, which resulted in a specific formula to activate the basic services aspect and meet the needs and requirements of citizens in the light of the new democratic governance, which makes each governorate responsible for managing its own affairs and shouldering its responsibilities according to the philosophy of the new system

Keywords: (Muthanna Governorate, local government, development, infrastructure, petrodollars, regional development, service projects).

المقدمة

تؤدي الشفافية في العمل والتنسيق المسبق بشكل جيد بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية الى تحقيق الديمقراطية في الادارة والعمل المحلي ، وازالة المشاكل العالقة بين المستويات الحكومية مع بقاء الدور الثابت للحكومة الاتحادية في تأثيرها على الحكومات الملحية التي تنضوي تحت مظلتها ، ومن اجل اتاحة الفرصة

للمستويات المحلية عملت الحكومة المحلية في محافظة المثنى ومنذ عام ٢٠٠٦ في تنفيذ المشاريع في العديد من القطاعات ومن اهمها قطاع البنى التحتية الذي كان من اختصاصات الحكومة المركزية قبل عام ٢٠٠٣ ، وان هذا القطاع يعد من اهم القطاعات على مستوى المحافظة ، وقد باشرت الحكومة المحلية بتنفيذ السياسة المرسومة لها بعد ان توفرت لهذه الحكومات الامكانيات المالية الممنوحة من قبل الحكومة الاتحادية عبر تبويب اطلق عليه (تخصيصات تنمية الاقاليم) والذي عُد المصدر الرئيسي لمالية الحكومة المحلية في (محافظة المثنى) من اجل ان تتحمل مسؤولياتها امام مجتمعها من جانب , والحكومة الاتحادية من جانب اخر ، فضلا عن الموارد المالية المحلية والتي يتم الحصول عليها من داخل المحافظة والتي تعد المصدر الثاني للحكومة المحلية والتي تتمثل بإيرادات المواد الاستخراجية والتي اطلق عليها (المواد المقلعية) والذي اتاح لها العديد من الفرص للنهوض بالواقع التنموي وتنفيذ السياسة العامة في المحافظة .

اهمية البحث :

١. التعريف بمحافظة المثنى والخصائص التي تتميز بها ، فضلاً عن التعريف بالسياسات التنموية المتبعة من قبل الحكومة المحلية في محافظة المثنى في قطاع البنى التحتية
٢. متابعة اهم المشاريع المنفذة والمبالغ المالية المرصودة لكل من قطاع (الماء والصرف الصحي والكهرباء) في مركز المحافظة واقضيتها ونواحيها

اشكالية الدراسة :

تعاني محافظة المثنى من نقص واضح في مستوى الخدمات خصوصا في مجال البنى التحتية مما انعكست اثارها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، اذ تنتشر فيها البطالة بشكل كبير فضلاً عن مستويات الفقر العالية اذ تجاوزت نسبتها اكثر من (٥٠%) رغم التخصيصات المالية الكبيرة قابله انخفاض في مستويات التنمية ، الامر الذي يقود الى عدة تساؤلات ، هل ان التدني في مستوى الخدمات وبالأخص قطاع البنى التحتية

مؤشر على ضعف الاداء الحكومي سواء كان الادري او الفني ؟ ام ان قلة التخصيصات المالية من الحكومة الاتحادية ادت الى تدني مستويات التنمية ، هل ان خدمات البنى التحتية متباينة مكانياً في عموم المحافظة ، وهل هي متماشية مع المعيار الوطني ؟

فرضية البحث

ان النمو المتزايد بشكل افقي لا يتلائم مع نوعية وتوزيع المستوى الخدمي المقدم من قبل الحكومة المحلية والدوائر المختصة ، فضلاً عن المستوى الخدمي يرتبط بمدى فاعلية وكفاءة النخبة الحكومية المحلية و التخصيصات المالية الحكومية؛ كما ان للمتغير الاجتماعي والاقتصادي الاثر الواضح في البنى التحتية بشكل خاص والتنمية المحلية بصورة عامة .

منهجية البحث

اعتمدت هذا البحث على منهج (التحليل النظمي) من اجل تحليل السياسة التنموية المتبعة من قبل الحكومة المحلية في مجال البنى التحتية وانعكاساتها على سكان المحافظة .

هيكلية البحث

انتظم هذا البحث في اربعة مطالب توضح الدور التنموي لحكومة المثنى المحلية في البنى التحتية ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، اذ جاء المطلب الاول لتسليط الضوء والتعريف بمحافظة المثنى وخصائصها الطبيعية بشكل عام من حيث الجغرافية والتركيبة السكانية وتاريخها، اما المطلب الثاني فقد تناول دور الحكومة المحلية في (قطاع الماء) بينما جاء المطلب الثالث متناولاً دورها في (قطاع المجاري والصرف الصحي)، اما بالنسبة للمطلب الرابع فقد بين دور الحكومة المحلية في(قطاع الكهرباء).

المطلب الاول:- نبذة تعريفية عن محافظة المثنى

تعد محافظة المثنى من المناطق التي سكنها الانسان القديم منذ العصور التاريخية الغابرة ، اذ وجدت فيها اثاراً لمستوطنة تعود الى العصر الحجري القديم في منطقة (وادي القصير) [*]؛على بعد (٢كم) جنوب غرب قلعة القصير الواقعة في بادية السماوة الجنوبية[١]

وتقع محافظة المثنى في القسم الجنوبي الغربي من العراق على اطراف السهل الرسوبي وفي الجزء الجنوبي منه ،الا ان قسماً كبيراً منها يقع في الجزء الجنوبي الغربي للهضبة الغربية وتمتد بين دائرتي عرض (٢٩،٠٧) و(٣١،٤٢) شمالا ،وخطي طول (٤٣،٥)و(٤٢،٣٧) مما اكسبها موقعا ضمن منطقة العراق الاوسط [٢] ، ويحد محافظة المثنى من الشمال محافظتي القادسية والنجف الاشرف، ومن الجنوب الحدود الدولية مع المملكة العربية السعودية ،ومن الشرق محافظتي ذي قار والبصرة، ومن الغرب محافظة النجف ، فضلا عن الكويت في جزء صغير منها بالجنوب الشرقي يدعى (المثلث) وهي نقطة التقاء محافظتي المثنى والبصرة مع الحدود الكويتية[٣] ، كما تبلغ مساحة محافظة المثنى (٤٠٢،٥١) كم٢ وتشكل نسبة (١١,٨)% من مجموع مساحة العراق الكلية البالغة (٣٩٣،٤٣٧)كم٢ ، وتعد ثاني اكبر محافظة بعد محافظة الانبار من حيث المساحة بين محافظات العراق [٤] ان قضاء السلمان يشغل مساحة (٩١,٧) % من مساحة محافظة المثنى المتمثلة بأراضي البادية والتي تعد امتداداً

[*] هو وادي يقع في عمق البادية في محافظة المثنى نزولا باتجاه قضاء الخضر جنوب غرب المحافظة بمسافة ١٢٠كم حتى يصل ناحية بصيه في قضاء السلمان ، وسمي بهذا الاسم نسبة الى وجود قلعة اثرية تسمى (قلعة القصير) على تل بالقرب من الوادي وهي من المعالم الاثرية القديمة في المحافظة ، للمزيد انظر الى : رجوان فيصل غازي ، القلاع في وسط وجنوب العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩، ص١٤.

[١] عبد الرضا النجم ابو مكينة الاسدي ، السماوة(تاريخ ورجال) ، ج١، شركة السعدون ، بغداد، ط١ ، ٢٠٠٠، ص١٣.

[٢] مديرية التخطيط العمراني في المثنى ، الخطة الهيكلية لمحافظة المثنى ،٢٠٠٨، ص١٤.

[٣] آلاء شاكر عمران ،محافظة المثنى دراسة في الجغرافية الاقليمية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية، قسم الجغرافية ،جامعة البصرة ،٢٠١١،ص٢٣.

[٤] مديرية تخطيط المثنى دراسة التنمية المكانية ، مصدر سبق ذكره ،ص١٣.

طبيعياً للهضبة الغربية ، فيما شكلت الوحدات الادارية الاخرى ما نسبته (٩,٣) % من مجموع اراضي المحافظة وجميعها تقع ضمن منطقة السهل الفيضي (الرسوبي) وعلى جانبي نهر الفرات[١].

اما بالنسبة للمؤشرات السكانية في محافظة المثنى فأن عدد السكان قد بلغ في اخر احصائية لعام ٢٠٢٢ (٨٧٩,٨٧٤) الف نسمة , وان التوزيع السكاني في مختلف مناطق المحافظة غير متكافئ الى حد كبير , ومتأثر بشكل عام بالخصائص الطبيعية والجغرافية للمحافظة , حيث تتركز في قضاء السماوة (مركز المحافظة) النسبة الاكبر من مجموع السكان بنسبة (٤٢,٨)%, في حين يعد الاصغر من حيث المساحة بنسبة (١,٨)% من اراضي المحافظة وبالتالي فان متوسط الكثافة يعد الاعلى في هذا القضاء, اما بالنسبة لقضاء السلمان فيعد الاقل من حيث عدد السكان بنسبة (١,٣٥)% من مجموع السكان بينما تشغل مساحته (٩١) % من اراضي المحافظة , بالتالي فأن متوسط الكثافة السكانية قليل جداً مقارنة بمساحته الكبيرة والسبب الرئيسي في ذلك يعود للمناخ الصحراوي الذ يغطي كامل القضاء[٢] ، ويعيش اكثر من نصف سكان محافظة المثنى في المناطق الريفية بنسبة (٥٤,٥)% , حيث تتركز في قضاء السماوة اعلى نسبة من سكان الحضر , في حين تركز اعلى نسبة لسكان الريف في قضاء الوركاء حيث بلغت (٩٦,٨%) من سكان القضاء[٣].

اما من الناحية الادارية فبعد احتلال سليمان القانوني لبغداد عام ١٥٣٤م تم تقسيم العراق الى (١٨) لواء كانت (السماوة) احدها ، وفي عام ١٨٥٣م اصبحت قائمقامية تابعة للواء (الحلة) ثم الغي واعتبر جزء قضاء (الديوانية) ، وفي عهد مدحت باشا عام ١٨٧٢م عادت (السماوة) قضاء تابع للواء (الحلة) ، وفي عام ١٩١٢

(١) كتاب مديرية التخطيط في محافظة المثنى , العدد (٢٣٦) الصادر , بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ والمتضمن تزويد الباحث بالبيانات والمعلومات المطلوبة.
(٢) مديرية تخطيط المثنى, استراتيجية التنمية المحلية لمحافظة المثنى (٢٠١٨-٢٠٢٢), ٢٠١٧, ص٣٢.
(٣) مديرية احصاء المثنى ذو العدد(٣٤٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ ، مصدر سبق ذكره.

اصبحت (الحلة) قضاء (والديوانية) لواء وتم رفع (السماوة) الى قضاء والحق بلواء (الديوانية) ، وفي عام ١٩٢١م الحق قضاء السماوة بلواء (المنتفك) [*] ، الى ان استحدثت محافظة المثنى بقرار من مجلس قيادة الثورة في ١٩٦٩/١٠/١ وشغلت مدينة (السماوة) مركز للمحافظة[١]

المطلب الثاني :- دور الحكومة المحلية في قطاع الماء

يعد الماء العنصر الاساسي للحياة ؛ اذ تعتمد عليه كل الانشطة الانسانية والحياتية للمجتمعات , ويقاس مدى تقدم الشعوب على نوعية وكمية المياه الصالحة للشرب التي تغطي حاجة المجتمع[٢] , وتعاني محافظة المثنى من شحة كبيرة في مصادر المياه الصالحة العذبة رغم مرور نهر الفرات فيها , ولكن مقطع نهر الفرات داخل المثنى ترتفع فيه درجة الملوحة والتي تصل من (١٥٠٠- ٤٠٠٠)جزء من المليون , لذلك فان المثنى تعتمد وبشكل كلي على مصادر المياه العذبة في شمال المحافظة في قضاء الرميثة والذي هو جزء من نهر الديوانية والذي تصب فيه الكثير من المبازل ما سبب الكثير من المشاكل اهمها ارتفاع العكورة فيه , كذلك انخفاض مناسيبه في كثير من الاحيان مما خلق ازمة مياه حقيقية , لان اغلبية اقضية ونواحي المحافظة تعتمد اعتماداً كلياً على مشاريع الماء الموجودة في قضاء الرميثة , اذ تم انجاز المشروع الاول عام ١٩٧٢م وبطاقة تصميمية (٢٤٠٠٠ م٣/يوم) وبعد تطوير المشروع اصبح بسعة (٣٦٠٠٠ م٣/يوم) , اما المشروع الثاني والذي انجز عام

[*]لواء المنتفك : وهو الجزء المتبقي من مملكة المنتفك بعد مرحلة الافراز تاريخيا والتي انحسرت بسبب ضغط الدولة العثمانية عليها ، وقد تأسس هذا اللواء عام ١٨٦٩وذلك لان الدولة العثمانية قد اقتنعت بعدم جدوى القضاء على مملكة المنتفك بالوسيلة العسكرية ، وكانت هذه المملكة تتكون من قبائل ومناطق وسط وجنوب العراق والتي اسسها عام ١٥٣٠م الشريف (حسين بن مانع) جد اسرة ال شبيب الاشراف .للمزيد انظر الى :عبد الله الجوراني ، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني واحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اوخر العهد العثماني ١٩٥٨، ، بغداد ، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٢.

[١]وادي العطية ، تاريخ الديوانية قديما وحديثا ، مطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٩٥٤، ص٢٠.

[٢] محمد صبري ابراهيم , السياسات المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣, مركز العراق للدراسات , بغداد , ط١, ٢٠١٧ , ص١٩.

١٩٨٢ بطاقة (٦٦٠٠٠ م٣/يوم) وتم تطويره ايضا لتصبح طاقته التصميمية (٨٨٠٠٠ م٣/يوم) الا ان كلا المشروعين يعملان بطاقة اقل بسبب الضائعات المائية التي تصل الى ٢٠% نتيجة طول الانابيب الناقلة والتي تستعمل لكي تضخ الماء الى المناطق الادارية في عموم المحافظة [١].

وتعد مديرية الماء من اهم المديريات في المحافظة لما تقوم به من خدمات تجاه المواطن, وهي كبقية الدوائر تعمل على تقديم تقاريرها شهريا الى لجنة الخدمات في مجلس المحافظة حيث تقوم الاخيرة بطرح التقارير للمناقشة في المجلس , وتعد هذه الدائرة من الدوائر التي نقلت صلاحياتها كافة وفق قانون (١٩) ٢٠١٣ قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ لذا اصبحت الحكومة المحلية في المثنى هي المسؤولة بشكل كامل على هذا القطاع الرئيسي , وعن طريق قنوات الاتصال تتواصل الحكومة المحلية مع المواطن لحل المشاكل والمعوقات التي تواجهها واستلام طلبات المواطنين بواسطة لجنة الخدمات التي تقوم بالجولات الميدانية وبالتنسيق مع مديرية الماء وفروعها في الاقضية والنواحي[٢].

وتعمل الحكومة المحلية على اشراك العديد من الدوائر الخدمية ومنها مديرية البيئة في المثنى ودائرة صحة المثنى من اجل مراقبة اداء دوائر الماء في المحافظة والكشف عن حالات الفساد والمخالفات في ما يخص امور التصفية وتوفير الماء الصالح للشرب دون وجود الملوثات فيه وضمان الجودة بواسطة الزيارات الدورية لمشاريع الماء , وتعمل لجنة الصحة والبيئة ولجنة الخدمات في مجلس المحافظة على تقديم الدعم الكامل لمديرية الماء عن طريق تخصيص ما تحتاجه من اموال لازمة سواء كان ذلك من تبويب تنمية الاقاليم او من الايراد المحلي للمجلس[٣].

[١] ديوان محافظة المثنى, استراتيجية تنمية محافظة المثنى (٢٠١٠-٢٠١٤) , قسم العلاقات والاعلام في محافظة المثنى, ص٥٣.
[٢]مقابلة مع(عبد الكريم حسن عبد) , مدير قسم المشاريع في مديرية بلديات محافظة المثنى , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١.
[٣] مقابلة مع (اوصاف عبد الكريم محمد) عضو مجلس محافظة المثنى للدورة (٢٠١٣- ٢٠١٧) , تاريخ ٢٠١٩/٥/١٣ .

وعليه وفي بداية عام ٢٠٠٦م توجهت الحكومة المحلية بتنفيذ مشاريع الماء بالتعاون مع مديرية ماء المثنى والتي وصل عددها في هذه السنة الى حوالي (٢٩)مشروع في المناطق التي تعاني او تفتقر الى قلة المياه المجهزة , وبلغ ما تم انفاقه على مشاريع الماء فقط لعام ٢٠٠٦ حوالي (١٠,٥٥٨,٤١٣,٠٠٠) مليار دينار , ومن اهم هذه المشاريع هي تجهيز وتنصيب وفحص وحدات ماء مجمعة عدد (٢) بطاقة (٢٠٠م٣/ساعة) في ناحية (الهلال) وبكلفة (٨٤٢,٨٩٠,٠٠٠) مليون دينار وبإنجاز فعلي وصل الى(١٠٠%) و, كذلك انشاء محطة ضخ مع خط ناقل (٤٠٠ملم) مع الخزانات الارضية في (السماوة) الى منطقة (حي الغربي) في مركز المحافظة وبكلفة (١,٣٩٠,٢٠٠,٠٠٠) , وايضاً تجهيز وتمديد انبوب قطر (٢٥٠ملم) مع محطة ضخ الى ناحية (الكرامة) التابعة لقضاء (الوركاء) بمبلغ (١,٦١٢,٣١٥,٠٠٠)مليار دينار , وانشاء شبكة ماء (السلمان) (١٠)كم وبكلفة (١٦٤,٥٢٢,٠٠٠)مليون دينار , بالاضافة الى العديد من وحدات ماء مجمعة في قرى المحافظة ضمن توجهات الحكومة المحلية الى ايصال الماء الصالح للشرب الى المناطق النائية والبعيدة والتي كانت تعتمد بشكل رئيسي على السيارات الحوضية المخصصة لها من قبل مديرية الماء وبتوجه من الحكومة المحلية لنقل مياه (RO) الى هذه المناطق[١].

اما بالنسبة لعامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)فقد شهدت زيادة في الانفاق على مشاريع الماء ومنها مشاريع تأهيل وتطوير الشبكات , ومد انابيب ناقلة للماء الصالح للشرب ونصب وتجهيز وحدات ماء مجمعة مع الشبكات , اذ تم تخصيص المبالغ من قبل الحكومة المحلية وعلى نفقة تنمية الاقاليم وبكلفة كلية وصلت الى (١٥,٧٦١,٧٥٥,٠٠٠) مليار دينار وبواقع (٤٧) مشروع[٢], اما عام ٢٠١٠ فأن

[١] قرار مجلس محافظة المثنى , العدد(٣٩٤٩), الصادر بمحضر اجتماع مجلس محافظة المثنى ,تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٣.

[٢] الاستمارة الخاصة بمشاريع تنمية الاقاليم لسنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ , قسم التخطيط والمتابعة ,ديوان محافظة المثنى , مشاريع قطاع الماء في لسنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

اجمالي ما انفق على قطاع الماء هو (٨,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار كان اهم المشاريع فيها هي (تمديد شبكة ماء المملحة) مع محطة تحلية سعة (٢٥م٣/ساعة)بكلفة (١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار, وكذلك مشروع مد شبكات ماء وخطوط ناقلة في كل من (الرميثة وناحية النجمي ومركز المحافظة) بقيمة (٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار[١] , اما اكثر السنوات التي شهدت ازدهارا كبيرا في تنمية قطاع الماء وتطورا ملحوظا هي سنة ٢٠١٢, حيث خصص لقطاع الماء ايضا في هذه السنة (٧٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار نفذت من خلالها مديرية الماء العديد من المشاريع المهمة , كان اكبرها تجهيز وحدات ماء مجمعة في عموم المحافظة بكلفة (٤٥,٦٨٩,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار حيث انجز حوالي (٤١) وحدة ماء, استحوذ مركز المحافظة على اغلبها وبحدود (١٩) وحدة , وان اجمالي ما انفق على هذا القطاع منذ عام ٢٠٠٦- ٢٠١٤ من نافذة تنمية الاقاليم والايراد المحلي للمجلس هو (٢٠١,٩٤١,٢٣٠,٠٠٠) مليار دينار , وبالرغم من هذه المبالغ الضخمة التي تم انفاقها على مشاريع الماء الا انه لا تزال محافظة المثنى وفي كثير من مناطقها وخصوصا قضاء (السلمان) وناحية (بصية) والتي تعتمد بشكل على مياه الابار الجوفية والتي تكون مجهزة بمحطات تحلية (RO) وذلك للمسافة البعيدة عن قضاء الرميثة المزود الوحيد لمياه الشرب في المحافظة , حيث يبعد قضاء السلمان عن الرميثة حوالي (١٨٠)كم وناحية بصية تبعد حوالي (٢٥٠) كم[٢] .

ونرى ان هذه المناطق تعاني من اهمال واضح من قبل المسؤولين في مركز المحافظة , حيث كلما زادت الرقعة الجغرافية وتباعدت الاقاليم المكونة للدولة قل الدعم الحكومي واهتمام المسؤولين بهذه الاقاليم , اذ لايزال قضاء السلمان وناحية بصية التابعة له , يعاني من الروتين الحكومي ؛ وان اغلب المراجعات والتعاملات الادارية

[١] كتاب مديرية ماء المثنى , العدد (٨٢٦٦) , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ .
[٢] المصدر السابق نفسه .

مرتبطة بمركز المحافظة , الامر الذي يجبر مواطني وموظفي هذا القضاء الى قطع كل هذه المسافة لغرض اكمال معاملاتهم ومتطلباتهم.

ومن اجل حل مشكلة نقص المياه في عموم المحافظة شرعت الحكومة المحلية الى انشاء محطات للتحلية منها تجهيز ونصب محطة تحلية سعة (١٠٠م٣/ساعة) في منطقة (الرفوش) في قضاء المركز وبكلفة (٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار, ومحطة تحلية واحدة سعة (١٠٠م٣/ساعة) وبكلفة (٥٠١,٦٩٨,٠٠٠) مليون دينار , ومحطة (RO) بقدرة انتاجية (٢٥م٣/ساعة) وبكلفة بلغت (١٦٩) مليون دينار في قضاء (السلمان) , اما ناحية (بصية) فقد انجز فيها مشروع بصية للتحلية (RO) واحد فقط بسعة(٤م٣/ساعة)عام ٢٠٠٩ وبكلفة (١٢٠) مليون دينار , ومحطة ماء بصية ذات سعة السعة(٢٥م٣/ساعة)بكلفة (٩٠٠) مليون دينار[١], وشكلت نسبة هذا القضاء (٠,٣٣%) من النسبة الكلية لقطاع الماء في المحافظة ضمن البرنامج الاستثماري بلغت (١٤,٣٨%) من نسبة كافة القطاعات , اما ناحية بصية فقد كانت نسبتها اعلى بقليل من قضاء السلمان بنسبة (٠,٥١%) وبكلفة كلية (١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار, وهذه النسبة تكاد لا تذكر مقارنة بما انفق على مشاريع الماء في بقية اقضية ونواحي المحافظة, وتعمل الحكومة المحلية على تجهيز محطات الماء بالوقود لتشغيل محطات ضخ الماء اثناء انقطاع الطاقة الكهربائية بعد ان ابدت الوزارة اعتذارها عن تقديم المبالغ المالية لغرض الوقود[٢].

وان اكبر المشاريع التي تم تنفيذها في محافظة المثنى بعد عام ٢٠٠٥ هو (مشروع ماء المثنى الكبير) في عام ٢٠١٠ ويقع شمال قضاء (الرميثة) في منطقة (العارضيات) ويضاف الى مشاريع الماء الاخرى سالفة الذكر , وان هذا المشروع هو قيد التنفيذ في الوقت الحالي , وتم تنفيذ هذا المشروع بتمويل من الحكومة الالمانية

[١] قرار مجلس محافظة المثنى رقم (١٢) لسنة ٢٠١٢ الصادر بجلسته الاعتيادية الثامنة , تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧ تغيير اسم مشروع .

[٢]مديرية تخطيط المثنى ,دراسة التحليل القطاعي والمكاني للبرنامج الاستثماري لمحافظة المثنى للفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٥), مصدر سبق ذكره,ص٣٥.

الاتحادية وخصص له مبلغ قدره (٧٥) مليون دولار ضمن القرض الالماني المقدم للعراق والمنفذ من قبل شركة (PWT) الالمانية وبطاقة تصميمية قدرها (١٠,٠٠٠ م٣/ساعة) ويتم تزويده بالمياه الخام من (نهر الرميثة) الرئيسي وفي حالات الجفاف يتم رفد المشروع بالماء عن طريق النهر التعزيزي القادم من ناحية (غماس) في محافظة (الديوانية) [١].

ابدت حكومة المثنى المحلية اهتماماً كبيرا في تطوير شبكات النقل في قضاء (الرميثة) عام ٢٠١٢, لان اغلب الانابيب قديمة تحتاج الى التبديل , اضافة الى مد العديد من الشبكات الجديدة الى القرى ومناطق البستنة , ومن هذه المشاريع هي تمديد شبكات الماء مع تجهيز انابيب لاغراض الصيانة في كل من(حي الجوادين – الجديدة – المظلم – الصويحية – الهلاجية – آل شويجة – حي المهندسين – حي العسكري خلف الملعب) في قضاء (الرميثة) وبكلفة (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار , كذلك مد انابيب ناقلة الى قرية (مسيعيدة) في ناحية (النجمي), ونصب محطات سعة ٢٠٠م٣/ساعة مع الشبكة في كل من (منطقة ام لحم زغير) وقرية (آل سيد كهيو – ومنطقة آل سيد بديوي – والسادة العلالجة – والكصبة – وآل فياض) في ناحية النجمي وبكلفة (٤,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠)مليار دينار , وان اغلب هذه المناطق هي مناطق زراعية , وبما ان نسبة السكان اخذت تزداد في هذه المناطق اصبح من اللازم توفير مياه الشرب لهم حيث بلغت كلفة المشاريع في سنة٢٠١٤ فقط في ناحية (النجمي) (٧,٤٥٢,٩٧٠,٠٠٠)مليار ضمن المنهاج الاستثماري لقطاع الماء في المحافظة وبنسبة (٣,٦٩%) من اجمالي نسبة قطاع الماء[٢].

[١] وكالة النبأ الاخبارية , السفارة الالمانية في بغداد توافق على تمويل مشروع ماء المثنى الكبير بعد توقفه , شبكة الانترنت: على الموقع الالكتروني : https://n.annabaa.org/news17258

[٢] ديوان محافظة المثنى , قسم التخطيط والمتابعة , الاستمارة الخاصة بمشاريع تنمية الاقاليم لعام ٢٠١٢ , مصدر سبق ذكره.

اما بالنسبة الى قضائي (الرميثة والوركاء) فقد انفقت الحكومة المحلية على مشاريع الماء بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١٤) مبلغ وصل الى (٤٠,٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (٢٠,١٥)% من النسبة الكلية للبرنامج الاستثماري لقطاع الماء , اما مركز المحافظة احتل المركز الاول بالنسبة لمشاريع قطاع الماء حيث وصل مجموع المبالغ خلال هذه السنوات (٨٨,١٣٤,٦٦٠,٠٠٠)مليار دينار وبنسبة (٤٣,٦٤)% من نسبة قطاع الماء[١].

نرى ان الاحتاجات الشعبية تؤدي على الاغلب الى ظاهرة عدم الاستقرار والتي تنعكس اثارها على المجتمع ، ولكن في محافظة المثنى حدث العكس من ذلك ، اذ ادى الاحتجاج الشعبي الى كبح جماح الحكومة المحلية والنخبة الحاكمة في المحافظة ،وذلك بسبب المساندة التي حصل عليها المتظاهرين من قبل العشائر على اعتبار ان مجتمع محافظة المثنى هو مجتمع عشائري ، فبعد الغاء مجلس المحافظة اصبحت الحكومة تتألف من طرف واحد هو الطرف التنفيذي الذي يمثله شخص المحافظ ، ادى هذا الامر الى فرض الامر الواقع على المحافظ وعدم تهربه من المسؤولية المباشرة الملقاة على عاتقه وحده ، مما ساهم بالاسراع بتنفيذ العديد من المشاريع في كافة القطاعات و التي كانت متوقفة منذ عام ٢٠١٤، ومن اهم هذه المشاريع هي مشروع اعادة تأهيل و وتطوير قضاء الرميثة ومشروع محطة الكهرباء (٧٥٠) في قضاء السماوة فضلاً عن العديد من المشاريع في قطاعات التربية والصحة والبيئة والماء والمجاري والكهرباء وغيرها من القطاعات الاخرى[٢].

[١] مديرية تخطيط المثنى , دراسة التحليل القطاعي والمكاني للبرنامج الاستثماري لمحافظة المثنى للفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٥), مصدر سبق ذكره ,ص ٣٥.
[٢] مقابلة اجريت مع (قابل حمود عباس),مدير التخطيط في محافظة المثنى , تاريخ (٢٠٢١/٩/٢٤) .

المطلب الثالث :- دور الحكومة المحلية في قطاع المجاري والصرف الصحي

يعد قطاع المجاري والصرف الصحي من اهم القطاعات للبنية التحتية لانه يعد القاعدة الاساسية التي يتم الانطلاق منها , وذلك لان اغلبية القطاعات تعتمد وبشكل كبير على هذا القطاع وذلك لانه لا يمكن انشاء الطرق او شبكات الهاتف او مد شبكات الماء الصالح للشرب دون اكمال شبكات المجاري , وتقسم شبكات الصرف الصحي الى(شبكات المياه الثقيلة وهي منفصلة و شبكات مياه الامطار)وتمتاز الارض في محافظة المثنى بارتفاع مستوى المياه الجوفية والتي يتراوح عمقها بين (٥٠-٧٠سم) ادى هذا الى حدوث مشاكل بيئية واجتماعية واقتصادية للمواطنين الساكنين في المدن ، وذلك لعدم وجود شبكات مجاري وصرف صحي كبيرة في مدن محافظة المثنى[١] , اذ ان اغلب شبكات التصريف هي لتصريف مياه الامطار فقط نفذت في الشوارع الرئيسية من اجل القيام بنقل مياه الامطار اثناء سقوطها الى نهر الفرات وتفرعاته او المنخفضات الطبيعية , [٢].

وعليه بدأت الحكومة المحلية ومنذ سنة ٢٠٠٦م وبالتعاون مع مديرية مجاري محافظة المثنى بالاهتمام بقطاع الصرف الصحي والمجاري , واخذت بتصميم الخطط والبرامج من اجل تنفيذ المشاريع في عموم المحافظة من تخصيصات تنمية الاقاليم والايراد المحلي للحكومة المحلية , وقد تم احالة هذه المشاريع الى شركات وزارة الاعمار والاسكان ووزارة البلديات والاشغال العامة والشركات الخاصة والمقاولين[٣] , وقد ازداد دور الحكومة المحلية بعد ان نقلت الصلاحيات البلدية وقطاع المجاري من

[١] مديرية تخطيط المثنى , دراسة التنمية المكانية لمحافظة المثنى لغاية عام ٢٠٢٠, مصدر سبق ذكره , ص٢١٢.

[٢] مديرية تخطيط المثنى ,الواقع التنموي لمحافظة المثنى لعام ٢٠٠٩, مصدر سبق ذكره , ص ٦٢.

[٣] مقابلة مع (اوصاف عبد الكريم محمد) , مصدر سبق ذكره.

وزارة البلديات الى الحكومة المحلية حسب قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨م[١].

حيث ان المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل الحكومة المحلية ومن ايراداتها المحلية او من تنمية الاقاليم يصبح التعامل معها على النطاق المحلي اكثر مرونة, ان تنفيذ المشاريع التي تكون كلفتها (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار فما دون تكون من صلاحية الحكومة المحلية, وان وضع مشروع ضمن خطة الوزارة والممول من قبل الحكومة المحلية يتم بالتعاون والتنسيق بين مديرية المجاري والمحافظة شرط ان لا يكون قد تم ادراجه من ضمن الخطة الاستثمارية للحكومة المحلية لان التكرار سوف يظهر في وزارة التخطيط ولان كافة المشاريع تدخل في قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتي تصادق على هذه المشاريع والتأكد من عدم تكرارها[٢].

واخذت الحكومة المحلية بتنفيذ مشاريع مجاري المحافظة منذ عام ٢٠٠٦ , اذ تم في هذا العام اعداد وتنفيذ (٢١) مشروع من تخصيصات تنمية الاقاليم وبمبلغ كلي (٤,٢٧٠,٣٥١,٠٠٠) مليار دينار , تم توزيعها في هذه السنة , ومن اهم المشاريع التي انجزت في عام ٢٠٠٦ هي , تنفيذ (خط مجاري في الصوب الكبير في قضاء الرميثة) وبكلفة (٢٢٨) مليون دينار بواسطة شركة (ارض المجالس) وانجز المشروع بنسبة (١٠٠%) , وتم ايضا تنفيذ (مشروع مجاري مياه الامطار على طول امتداد شارع الشيخ مهدي السماوي) في حي الحسين في مركز المحافظة بكلفة بلغت (٢٠٧) مليون دينار , وانجاز (مشروع شبكة مجاري مياه الامطار) في حي الحسين ايضا شارع الرسول مع محطة وخط دفع الجزء الاول بكلفة (٤٣٦)مليون بواسطة شركة (عبير السماوة) للمقاولات العامة وتم انجاز العمل (١٠٠%)[٣], اما بالنسبة لعام

[١] حيدر فوزي صادق الغزي, السياسات التطبيقية للحكومات (دراسة حالة محافظة كربلاء), اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد,٢٠١٧, ص٩٤.
[٢] مقابلة مع (قابل حمود عباس) مدير تخطيط المثنى , مصدر سبق ذكره.
[٣] كتاب مديرية بلديات المثنى شعبة المشاريع , العدد (١٣٠٦٧/٥) , تاريخ (٢٠١٩/٧/٢١).

٢٠٠٧م فقد انخفض عدد المشاريع ,وان اغلبها كان مشاريع صغيرة اذ تمت المصادقة على حوالي (١٣) مشروع فقط وبكلفة (١,٨٤٦,٠٠٧,٠٠٠)مليار دينار , ونفذت بصورة مباشرة من قبل مديرية مجاري المحافظة[١].

ان قلة اعداد المشاريع في عام ٢٠٠٧ جاء نتيجة للمشاكل التي عصفت بالمحافظة في هذا العام على المستوى الامني والسياسي , فضلاً عن الصراع السياسي الذي نشأ بين الاحزاب والكتل السياسية في مجلس المحافظة حول انتخاب المحافظ الجديد , مما اثر وبشكل سلبي على تنفيذ اغلب المشاريع فقد انجزت في هذه السنة عدد من المشاريع كان اغلبها تنفيذ مباشر من قبل مديرية المجاري في المثنى ، ومن هذه المشاريع تنفيذ خط دفع لمحطة مجاري حي (الضباط) الجديدة في السماوة من قبل دائرة مجاري السماوة بكلفة (١٠٠,٠٨٥,٠٠٠)مليون دينار, ومشروع خط دفع محطة مجاري لمدينة (العاب السماوة) قرب حي التأميم وبتنفيذ مباشر وبقيمة (٧٢,٣٧٤,٠٠٠) مليون دينار , فضلاً عن مشروع اعادة تأهيل التخسف في شارع العيادة الشعبية في مركز المحافظة من قبل شركة (شركة الشمس) بكلفة (٣٣٠,٣٥٧,٠٠٠) مليون دينار , في حين بلغت اعداد المشاريع عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) حوالي(٣١) مشروعا وبتخصيص (٢٢,٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار , ولكن بعدها اخذ الانخفاض بعدد المشاريع يزداد سنة بعد اخرى , ان المشاريع بدأت بالانخفاض من عام ٢٠١٠ فبلغت في هذه السنة (٣) مشاريع فقط وهي مشروع تنفيذ دائرة مجاري (الخضر) من قبل شركة (ماء سلسبيل) بكلفة (٣٤٣,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار , وشراء معدات تخصصية لدائرة المجاري لعموم المحافظة بقيمة (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار , اما عام ٢٠١١فشهد مشروع (١) فقط وهو شراء معدات تخصصية لمديرية المجاري بكلفة (٤٨٣) مليون دينار وفي عام ٢٠١٢

[١] مديرية تخطيط المثنى , دراسة التحليل القطاعي والمكاني للبرنامج الاستثماري لمحافظة المثنى للفترة, (٢٠٠٦-٢٠١٥), مصدر سبق ذكره,ص٣٢.

مشروعين (٢) فقط في قضاء الخضر بكلفة اجمالية (٨٠٠) مليون دينار [١] , وتوجد عدة اسباب لهذا التراجع في المشاريع منها ان معظمها قد تم تخصيص مبالغها المالية ضمن خطة المحافظة السنوية او خطة وزارة البلديات , وكذلك توقف عن تنفيذ المشاريع افقيا خصوصا في الاحياء المستحدثة بسبب قلة التمويل الحكومي للمحافظات[٢].

كانت ولا تزال محافظة المثنى تعاني من نقص واضح في شبكات الصرف الصحي , اذ يستخدم الخزانات الداخلية والشبكات الصغيرة التي لا تغطي ما يستهلكه المواطن في محافظة المثنى , فقد تم اجراء بعض الدراسات حول احتياجات المواطنين من خدمات الصرف الصحي مستندين على ازدياد نسبة السكان في المحافظة البالغة (٣,٨%) ,وكذلك الاحتياج من الماء الصالح للشرب ومياه الاستخدام اليومي ,فان الكميات التي تتطلب معالجتها من خلال محطات المعالجة المركزية هي(٨٠%) من الاحتياجات التي تقدر للماء الصالح للشرب[٣], وان متطلبات السكان من خدمات المجاري والصرف الصحي في تزايد مستمر نظراً لتزايد حجم النمو السكاني , وهذا يتطلب معالجة اكثر للمياه الثقيلة لغرض الاستفادة من مركبات المعادن الكيميائية والاسمدة للأغراض الزراعية وسقي الاراضي , مما يوفر كميات كبيرة للمياه الصالحة الشرب وتفادي ازمات المياه التي تتعرض لها المحافظة بين الحين والاخر, لذلك ومنذ عام ٢٠١٢بدأت الحكومة المحلية بانتهاج سياسة بناء محطات او وحدات المعالجة المركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي, فتم انشاء عدد من المحطات ففي مركز المحافظة تم انشاء (٢)محطة الاولى (محطة السماوة) المركزية وتخدم حوالي (١٥٠,٠٠٠) الف نسمة وعاملة بصورة جيدة ونسبة ما تخدمه من مواطني المركز هو

[١]مديرية بلديات المثنى ,قسم المشاريع , بيانات غير منشورة خاصة بقطاع الصرف الصحي ٢٠١٩.

[٢] كتاب مديرية بلديات المثنى شعبة المشاريع (١٢٠٦٧/٥) , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ , مصدر سبق ذكره.

[٣] مقابلة مع(عبد الكريم حسن عبد) , مصدر سبق ذكره.

(٣٥%) , اما المحطة الثانية للمعالجة فتقع في (حي الحسين) وتخدم حوالي (٢٠٠٠٠) الف نسمة وهي الان قيد الانجاز, وايضا تم انشاء (٢) محطة للمعالجة المركزية في قضاء (الرميثة), الاولى في مقاطعة (شط خنجر) منطقة (آل دبوش) حيث تخدم هذه المحطة حوالي (١٠٠,٠٠٠) الف نسمة من سكان قضاء (الرميثة) والتي تعمل بنظام المجاري وقد وصلت نسبة الانجاز فيها عام ٢٠١٨ الى حوالي(٩٠%) وهي الان في المراحل الاخيرة في تنفيذها , اما المحطة الثانية تقع في منطقة (الاسود) شرق مدينة (الرميثة) وتخدم حوالي (٢٠٠٠٠)الف نسمة وقد بلغت كلف انشاء محطات المعالجة المركزية في قضاء (الرميثة) فقط (٣٩,٢٠٧,٧٥٠,٠٠٠) مليار دينار, اما بالنسبة لمحطات الضخ فان عددها في عموم المحافظة (٥٢) محطة ضخ حصل قضاء المركز اكثرها ب(٣٢) محطة ضخ , ثم قضاء (الرميثة) ب(١١) محطة , يليه قضاء (الخضر) ب(٧) محطات وقضاء (الوركاء) محطة(١) و(السلمان) محطة (١) ايضا[١] .

بلغ ما انفقته الحكومة المحلية في المثنى على قطاع المجاري ما بين الاعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٤) ضمن البرنامج الاستثماري من تخصيصات تنمية الاقاليم والبترودولار (٢٠٨,٤٦٦,١٠٠,٠٠٠) مليار دينار , حيث جاء قضاء (الخضر) في مقدمة الاقضية والنواحي من ناحية التخصيصات المالية حيث بلغ حصة قضاء (الخضر) من البرنامج الاستثماري لقطاع المجاري (١١٨,٩٠٢,٦٠٠,٠٠٠) وبنسبة (٥٧,٠٤%) وبينما جاء قضاء (الرميثة) بالمرتبة الثانية وبمبلغ (٧٥,٥٧٧,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (٣٦,٥%) من البرنامج الاستثماري ,وحل قضاء (السماوة) مركز المحافظة ثالثاً فكانت حصته(٨,٣٧٦,٨٩,٠٠٠) مليار دينار وبنسبة وصلت الى

[١] كتاب مديرية بلديات المثنى شعبة المشاريع (١٢٠٦٧/٥) , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ , مصدر سبق ذكره. وانظر الى : قرار مجلس محافظة المثنى رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٠ الصادر بجلسته الاعتيادية السابعة عشر , تاريخ ٢٠١٠/٦/١بعنوان : تخصيص قطعة ارض لإنشاء وحدة معالجة .

(٤,٠٢%) من اجمالي الكلفة الكلية لقطاع المجاري, اما مشاريع المتعدد بالنسبة لقطاع المجاري فقد بلغت كلفتها (٤,٥٠٨,٢٢٠,٠٠٠) مليار دينار[١] .

المطلب الرابع :- دور الحكومة المحلية في قطاع الكهرباء

تعد الكهرباء من الخدمات الاساسية والمهمة جداً ,وذلك لاعتماد النشاط الإنساني عليها بصوره المختلفة سواء كان الاجتماعي او الصناعي او الزراعي او التجاري و تعتبر من اهم مرتكزات التقدم والتطور الحضاري , ويعاني قطاع الكهرباء في العراق من تدهور كبير وخصوصا في كميات الانتاج وتوفير التيار الكهربائي, فمنذ فترة التسعينات تعرضت محطات الطاقة الى العديد من الضربات الجوية حيث دمرت حوالي (٩٠%) منها , اذا بلغ معدل توليد الطاقة الكهربائية ما يقارب (٢٩٥٨) ميكا واط, بعد ان كان قبل الحرب بمعدل (٩٢٩٥) ميكا واط واخذ العجر بالازدياد بالنسبة لتوليد الطاقة بسبب الحصار الذي فرض على العراق مما ادى الى توقف الخطط التنموية وزيادة الاستهلاك من قبل المواطن وبنسبة عجر (٢٧%)[٢].

وتعد محافظة المثنى محافظة استهلاكية فقط للكهرباء , على الرغم من وجود محطات انتاجية فيها وهي (المحطة اليابانية –محطة ديزلات السماوة) والتي قدرتها الانتاجية المخططة (٦٠) ميغا , والمحطة الغازية سعة (٤٠) ميغا الا ان هاتين المحطتين متوقفتان عن العمل لوجود الكثير من الاجزاء فيهما غير صالحة للاستعمال وعدم قدرة الحكومة المحلية على صيانتها لعدة اعتبارات منها المبالغ الكبيرة لصيانتها والاهمال الحكومي ,بالاضافة الى قلة الخبرة الفنية , وبالتالي فان محافظة المثنى تعتبر

[١] مديرية تخطيط المثنى , التحليل القطاعي والمكاني للبرنامج الاستثماري لمحافظة المثنى للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥), مصدر سبق ذكره ,ص ٣٢.

[٢] بشار عبد الجبار عبد الرحمن , ازمة الطاقة الكهربائية في العراق :دراسة ميدانية , لجنة الصناعة والطاقة في المنتدى العراقي للنخب والكفاءات, على الموقع الالكتروني:https://iraqi-forum2014.com .

من المحافظات غير المنتجة للطاقة لحد هذه اللحظة[١], ويدير قطاع الكهرباء في محافظة المثنى دوائر فرعية تابعة لوزارة الكهرباء وهي كل من (مديرية التوزيع , ومديرية الشبكات , ومديرية انتاج الطاقة), وان خطوط نقل التيار الكهربائي سعة (٤٠٠ kv) التي تمر في المحافظة من شمالها الى جنوبها دون وجود محطة تحويل داخل المحافظة لم يتم الاستفادة منها, وتتم تغذية المحافظة عن طريق محطات التحويل في كل من محافظتي (الناصرية والديوانية) ,حيث تدخل خطوط النقل سعة (kv١٣٢) الى محطات التحويل داخل المحافظة ليتم تحويلها الى (٣٣ kv) ثم الى (kv١١) وان ا الاحياء في المحافظة تتغذى بواسطة محولات (١١ kv) [٢] , ويوجد في محافظة المثنى خمس محطات رئيسية لتحويل الطاقة الكهربائية من خطوط النقل (kv١٣٢) التي تمر في محافظة المثنى وهي (محطة السماوة القديمة ، محطة شمال السماوة ، محطة ساوة ، محطة الرميثة، محطة الخضر)[٣] ، والتي تقوم بنقل التيار الكهربائي الى المحاطات الثانوية (kv٣٣) في عموم المحافظة والبالغ عددها (٢٢)والتي تحول الكهرباء بدورها الى الكهربائية ذات سعة (kv١١) والتي يصل عددها الى (٤٢٠٤) محولة[٤].

تسعى الحكومة المحلية وتنسيقا مع وزارة الكهرباء الى جعل محافظة المثنى محافظة منتجة للطاقة الكهربائية , حيث تمت المباشرة بتنفيذ محطة توليد الطاقة الكهربائية (٧٥٠)ميكا واط بواسطة شركة (جنرال الكتريك) الامريكية وبكلفة وصلت الى (٥٥٠) مليون دولار , وبمدة انجاز تصل الى عامين وذلك لسد النقص الذي تعاني منه المحافظة من الكهرباء , وتعتبر هذه المحطة اضخم مشروع في تاريخ

[١] مديرية تخطيط المثنى , استراتيجية التنمية المحلية لمحافظة المثنى (٢٠١٨-٢٠٢٢) ,مصدر سبق ذكره , ص٥٨.
[٢] مقابلة مع المهندس (حامد جهادي حسين) معاون محافظ المثنى لشؤون الطاقة, بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢١.
[٣] كتاب مديري كهرباء المثنى , العدد (٣٤٤٤/٤/٢/٢) , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ ,مصدر سبق ذكره.
[٤] مديرية كهرباء محافظة المثنى , قسم التشغيل , بيانات غير منشورة ٢٠١٩.

المثنى ,اذ سوف تصبح من المحافظات المنتجة للطاقة الكهربائية وقد وصلت نسبة الانجاز في هذا المشروع الى (٦٠%)[١].

ومن ضمن اهتمامات الحكومة المحلية في قطاع الكهرباء ولغرض الاستفادة من خطوط النقل (٤٠٠ kv)المارة في المثنى باشرت الحكومة المحلية الى انشاء محطات تحويل الطاقة الكهربائية من (٤٠٠) الى (١٣٢kv) حيث تم انشاء محطة تحويل على طريق الخضر –السماوة وبمساحة (٦٥)دونم عن طريق شركة (تويوتا) اليابانية , وتمت احالة المشروع الى الشركة(السويدية – المصرية)لإنتاج الطاقة الكهربائية ووصلت نسبة الانجاز في هذا المشروع الى مراحل متقدمة وبنسبة (٧٥%)[٢], ونظراً لكثرة المعاناة التي يشكو منها مواطني المثنى وقلة تجهيز التيار الكهربائي بدأت الحكومة المحلية في اخذ دورها كشريك اساسي في تقديم الخدمات للمواطنين ,واعطت الاولوية من جانبها الى قطاع الكهرباء وتقديم الدعم لمديرية كهرباء المثنى عن طريق توفير مبالغ مالية من الايرادات المحلية او عن طريق برنامج تنمية الاقاليم او البترودولار , كجزء من حل لمشكلة الكهرباء في عموم المحافظة ومراقبة اصحاب المولدات التي ترفد قطاع الكهرباء في حالات الاختناقات التي تتعرض لها شبكات النقل[٣].

ان شبكات النقل والتوزيع ومحطات الطاقة الكهربائية قديمة وتوجد فيها اختناقات كبيرة جداً , لذلك شرعت الحكومة المحلية الى اعادة تأهيل وصيانة الشبكات وفك الاختناق والذي بسببه ادى الى قلة التجهيز في التيار الكهربائي للمحافظة , حيث عملت في عام ٢٠٠٦ بواسطة كوادر مديرية الكهرباء والشركات الاهلية المتخصصة في قطاع الكهرباء على فك العديد من الاختناقات في الاقضية النواحي والمركز ,

[١] كتاب محافظة المثنى المرقم (١٥٩٠) , تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ الى وزارة الكهرباء لأنشاء محطة استثمارية في المثنى. انظر الى : كتاب وزارة الكهرباء الى محافظة المثنى , العدد (٦٩٤٣٦), تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ القاضي بأنشاء محطة ٧٥٠ ميكا واط في محافظة المثنى.
[٢] كتاب مديرية الكهرباء في محافظة المثنى , العدد (٣٤٤٤/٤/٢/٢) , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ والمتضمن تزويد الطالب البيانات والاحصائيات المطلوبة.
[٣]مقابلة مع المهندس (حامد جهادي حسين) , تاريخ ٢٠١٩/٥/٢١, مصدر سبق ذكره.

ومنها تأهيل شبكة (آل نجيرس)في قضاء (الوركاء) بكلفة (١٨,٩٥١,٠٠٠) مليون دينار بواسطة شركة (الحصيني) , وحل اختناق قرية (آلبوحويجمة) في ناحية (المجد) وبكلفة (٢٤,٣٢٠,٠٠٠)مليون دينار وبتنفيذ مباشر من كوادر مديرية كهرباء (المثنى), وايصال الكهرباء الى منطقة (العميد) في السماوة لتخفيف الاحمال عن محطة الكهرباء الثانوية , وكذلك ايصال التيار الكهربائي الى منطقة (الاعمى)في قضاء (الوركاء) , وتأهيل شبكة (حي الحكيم) الاول في مركز المحافظة بكلفة (٣٧٩,٠٧٨,٠٠٠) مليون دينار , كذلك تأهيل شبكة (آلبوحسان) قرى (الشاطي , العباسية , الماشة)في قضاء (الرميثة) وبكلفة (٦١,١٩٨,٠٠٠) مليون دينار[١] .

ان الحكومة المحلية في المثنى بدأت بشكل مبكر بالاهتمام بقطاع الكهرباء , وان اجمالي ما تم انفاقه في عام ٢٠٠٦على هذه القطاع (٥,٥٩٥,١٤٨,٠٠٠) مليار دينار عن طريق شركة (الحصيني) من تخصيص الميزانية الاستثمارية لتنمية الاقاليم , اما عام ٢٠٠٧ فكانت اغلب المشاريع هي انشاء وتأهيل المحطات الثانوية واهم هذه المشاريع هي انشاء محطة كهرباء ثانوية في حي الغربي في مركز المحافظة بكلفة (٥,٥٢٠,٤٣٦,٠٠٠) مليار دينار بواسطة شركتي دبي والرؤى للمقاولات , بالاضافة الى تنفيذ المرحلة الاولى من المحطة الثانوية في قضاء الوركاء بمبلغ (١,٢٨٢,٣٠٦,٠٠٠) مليار دينار , وتأهيل المحطة الثانوية في حي الصياغ في السماوة بكلفة (٩٩٤,٣٣١,٠٠٠) مليون دينار , وكذلك تأهيل المحطة الثانوية في ناحية الهلال بكلفة وصلت الى (١,٠٦٢,٧٩٣,٠٠٠) مليار دينار , وبلغ ما انفق في هذه السنة من خطة تنمية الاقاليم الاستثمارية هو (١٠,٣٢٢,٧٢٩,٠٠٠)مليار دينار , ام عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فان معظم المشاريع الكهرباء كانت فك الاختناقات الحاصلة في عموم المحافظة وايصال التيار الكهربائي الى العديد من المناطق ايضا , وان قيمة ما

[١] ديوان محافظة المثنى , الاستمارة الخاصة بمشاريع تنمية الاقاليم لعام ٢٠٠٦, قسم التخطيط والمتابعة , مشاريع قطاع الكهرباء لسنة ٢٠٠٦. وانظر الى : قرار مجلس محافظة المثنى , العدد (٢٤٣٩) الصادر بمحضر اجتماعه , تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٣.

تم انفاقه على مشاريع الكهرباء لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هي (٣٧,٤٤١,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار , اما سنة ٢٠١٢ فأنها من اكثر السنوات التي شهدت تنفيذ مشاريع القطاع الكهربائي حيث كان اغلبها ايصال الطاقة الكهربائية الى المناطق التي تعاني من النقص او التي لا توجد فيها كهرباء نهائيا , بالاضافة الى تأهيل شبكات وخطوط النقل والمحطات الرئيسية والثانوية وحل الاختناقات ايضاً التي تشهدها المناطق المزدحمة وان اجمالي ما انفق على مشاريع التأهيل والتطوير في الشبكات والمحطات في كافة اقضية ونواحي المحافظة وصل الى (٦٢,٢٧٩,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار[١] .

اما سنة ٢٠١٣ فقد تم انجاز عدد من المشاريع ايضا كان اغلبها تجهيز ونصب وفحص محولات سعة (kv٤٠٠) , حيث تم نصب محولات عدد(٥٠) محولة في قضاء الرميثة وبكلفة (٧٥٠)مليون, كذلك نصب محطات كيوسك ذات سعة (kv١٠٠٠) في مركز المحافظة وبكلفة (١,٥٣٠,٠٠٠,٠٠٠)مليار دينار عن طريق شركة (دبي-الشمس واحد) ,وايضا تجهيز وفحص ومد خط كهرباء (kv٣٣) ارضي (٤٠٠ملم) من محطة السماوة الرئيسية القديمة (١٣٢) الى محطة حي العسكري الثانوية (kv٣٣) الجديدة مع المغذيات (kv١١) الصادرة من المحطة بكلفة (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)مليار دينار ايضا عن طريق شركة الشمس واحد, وتأهيل محطة الشرقي الثانوية مركز المحافظة وبقيمة (٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠)مليار دولار , بالاضافة الى تجهيز معدات تخصصية الى مديرية كهرباء المثنى بقيمة (٣,٧٨٦,٠٠٠,٠٠٠)مليار دينار ضمن البرنامج الاستثماري لمشاريع تنمية الاقاليم[٢] .

وانفقت الحكومة المحلية على القطاع الكهربائي من تبويب تنمية الاقاليم والايرادات المحلية للسنوات من (٢٠٠٦-٢٠١٤) (١٤٠,٤٣٨,٦٢٠,٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (١٠,٤٦%) من اجمالي البرنامج الاستثماري المخصص لتنمية مشاريع

[١] مديرية تخطيط المثنى , التحليل القطاعي والمكاني للبرنامج الاستثماري لمحافظة المثنى للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥), مصدر سبق ذكره , ص٩٥.
[٢] كتاب مديرية كهرباء المثنى , العدد (٣٤٤٤/٤/٢/٢) , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ ,مصدر سبق ذكره.

محافظة المثنى , وجاء مركز المحافظة بالمرتبة الاولى من حيث التخصيصات المالية الخاصة بقطاع الكهرباء وبمبلغ وصل الى (٤٠,٨٩٩,٨٠٠,٠٠٠) وبنسبة (٣٦,٧٣%) مليار دينار بينما جاء قضاء (الخضر) بالمرتبة الثانية بمبلغ وصل الى (٢٢,٢٥٠,٦١٤,٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (١٩%) , اما قضاء (الرميثة) فقد حل ثالثا وبمبلغ وصل (٢٠,٨٩٢,٨٠٤,٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (١٨,٧٦%) , ونلاحظ ان عام (٢٠١٢) هو من اكثر السنوات وفرة من حيث التخصيصات المالية في جميع القطاعات ومنها قطاع الكهرباء وذلك للوفرة المالية التي شهدها العراق في تلك الفترة لارتفاع اسعار النفط العالمية[١].

وكما عملت الحكومة المحلية في المثنى على شمول المناطق الزراعية بالطاقة الكهربائية خارج حدود البلدية للأقضية والنواحي , حيث ان وزارة الكهرباء غير مسؤولة عن تجهيز المناطق الزراعية بالتيار الكهربائي ضمن البرنامج الاستثماري للوزارة , لذلك تكفلت الحكومة المحلية في تزويدها بالكهرباء وانشاء شبكات نقل خاصة بها ومولتها من تخصيصات تنمية الاقاليم والايراد المحلي للمجلس في بعض الاحيان , وعلى الرغم ما يسببه رفد المناطق الزراعية من اعباء جديدة على الحكومة المحلية والكلف المالية الكبيرة لتجهيز هذه المناطق , الا ان هذا الامر اصبح واقعاً مفروضاً يجبر الحكومة المحلية على تتعامل معه بجدية وهو ما قامت به فعلاً, حيث ان اغلب قرى المحافظة والبالغة (٩٨) قرية قد تم ربطها بالشبكة العمومية , وان قرى المحافظة تعتمد بشكل كلي على الشبكة العمومية ما عدا (قضاء السلمان وناحية بصية) فأنها تعتمد على المولدات الحكومية وتخصص الحكومة المحلية لهذه المولدات الوقود الكافي لتشغيلها وفي بعض الاحيان تقوم الحكومة المحلية ومن الايرادات الداخلية للمحافظة توفير الوقود في حالة النقص او عدم وجود الاموال الكافية لتمويله[٢], فتم ايصال التيار

[١] مديرية تخطيط المثنى , التحليل القطاعي والمكاني للبرنامج الاستثماري لمحافظة المثنى للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥), مصدر سبق ذكره ,ص٣٧.
[٢] مديرية تخطيط المثنى و الجهاز المركزي للإحصاء, ملخص تقرير مسح التنمية الريفية لمحافظة المثنى لعام ٢٠١٧, مصدر سبق ذكره, ص١٠.

الكهربائي الى المناطق الزراعية في قضاء الرميثة وهي (حي الجوادين , الشاطي , العردة , آل عبد الحسين , وآل شويجة) وبمبلغ (٤٣٢) مليون دينار عام (٢٠١٢) من الايراد المحلي لمجلس المحافظة , وايضاً تم ربط قرية الحلة في قضاء الوركاء بالشبكة العمومية وبمبلغ قدره (١١٢) دينار ,ومنطقة الرحاب والتي تبعد عن الخضر حوالي (٢٥)كم وبكلفة (٣٠٠) مليون , وكذلك ايصال التيار الكهربائي الى قرى (حميد حبتور , والطبول , ويوسف كنوش) في ناحية الكرامة وبتكلفة (٢١٨) مليون وغيرها الكثير من المناطق الزراعية في كافة انحاء المحافظة[١].

اما بالنسبة الى قضاء (السلمان وناحية بصية) فأن الامر مختلف فهما لا يرتبطان بالشبكة الوطنية ولا عن طريق الشبكات الثانوية من مركز المحافظة نظراً للمسافة البعيدة , ولغرض تفادي هذه المشكلة قامت الحكومة المحلية بوضع عدد من المولدات الكبيرة الساندة عدد(٢)لكل من (السلمان و بصية) مع توفير حصتها من مادة (الكاز)[٢], وتولد هذه المولدات طاقة كهربائية قدرها (٣) ميكا واط وتعمل بشكل مستمر لمدة (٢٤) ساعة يومياً , بالاضافة الى المولدات الساندة الاخرى في عموم المحافظة تسمى مولدات(العميد) و (صقر) ذات سعة (٨) ميكا واط[٣].

الخاتمة

ان سن قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة (٢٠٠٨) وتعديلاته اعطى للحكومة المحلية امكانية مواجهة البيروقراطية والهيمنة المركزية ، والتي تعززت من خلال التعديل الثاني رقم (١٩) لسنة (٢٠١٣) والمتضمن نقل الصلاحيات من الوزارات الى الحكومة المحلية وفق المادة (٤٥)، والتي اتاحت الفرصة

[١] قرار مجلس محافظة المثنى رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ الصادر بجلسته الاعتيادية العاشرة , تاريخ ٢٠١٠/٤/١٣ بعنوان : المصادقة على مشاريع .

[٢] قرار مجلس محافظة المثنى رقم (٣٧)لسنة ٢٠١٠ الصادر بجلسته الاعتيادية العشرين , تاريخ٢٠١٠/٦/٢٢.

[٣] كتاب مجلس محافظة المثنى , العدد (٣٩٩٨) , تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٦ والمتضمن المصادقة على نصب مولدات سعة (١٠٠٠kv) للسلمان و بصية.

لحكومة المثنى المحلية للعمل على تنمية قطاعات البنى التحتية وتغيير الواقع التنموي للمحافظة ، لذلك فان ما تم تنفيذه من مشاريع في قطاع الخدمات بواسطة الحكومة المحلية يعطي انطباع بانها قادرة على ان تحقق التنمية المحلية المرجوة اذا ما وجدت الارادة الحقيقية وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية واستغلال الموارد والامكانيات التي تتمتع بها محافظة المثنى ، وتحمل مسؤولياتها الكاملة امام مجتمعها المحلي والحكومة الاتحادية .

وان للبنى التحتية دور كبير ومؤثر في الحياة المجتمعية من عدة اوجه، حيث تساهم في خلق رقي خدمي وازدهار اقتصادي لكافة المجتمعات ، وان اهم قطاعات البنى التحتية التي تناولها البحث هي قطاعات (الماء والكهرباء والصرف الصحي) باعتبارها قطاعات تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة ويومية ، وان اداء المشاريع في قطاع البنى التحتية يرتبط ارتباط وثيق وبشكل اساسي بالموازنة العامة الممنوحة من قبل الحكومة الاتحادية (الميزانية الخاصة بالمحافظة والتمويل الخاص بمشاريع تنمية الاقاليم)ن اضافة الى الايراد المحلي المستحصل من الضرائب والرسوم التي تجبى مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدوائر الحكومية للمواطنين ، والاموال الخاصة ببيع وايجار عقارات الدولة الخاصة بالمحافظة ، كذلك تمويل البترودولار حيث تاخذ الحكومة المحلية مبلغ قدره (٥) دولار عن كل برميل يتم تصفيته في في مصفى المثنى .

كما ان الغاء مجالس المحافظات في عموم العراق نتيجة الضغط الشعبي في مظاهرات تشرين ٢٠١٩م ادى الى كبح جماح الاحزاب نوعاً ما ، والقاء كافة المسؤوليات على عاتق المحافظ الامر الذي لم يترك له المجال في القاء المسؤولية على الجانب التشريعي الذي يمثله مجلس المحافظة الملغى فقط في تنفيذ المشاريع التنموية في المحافظة ، كما نرى ومن خلال البحث في دور الحكومة المحلية في محافظة المثنى ان النخبة الحاكمة هي غير مؤهلة لادارة ملف المحافظة بكافة القطاعات وان كان يوجد تنفيذ للمشاريع التنموية الا ان هذه المشاريع لم ترتقي الى

مستوى الطموح الذي ينشده ابناء المحافظة ، وان معظم هذه المشاريع التي تم تنفيذها في المحافظة يشوبها الفساد ، وتبين ذلك من خلال المتابعة في كلف المشاريع المرصودة ومقارنتها بالواقع ، مما يعطي انطباعاً عن التنمية في محافظة المثنى لا تزال في بدايتها رغم الامكانايات النفطية والزراعية والانشائية التي تتمتع بها المحافظة . وبعد الانتهاء من ايراد اهم الافكار في الموضوع آنف الذكر لخص البحث الى مجموعة من النتائج لاهم قطاعات البنى التحتية وهي كما يلي :

١. ان اغلب المشاريع المنفذة في محافظة المثنى من السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٤ هي المشاريع الخاصة بالبنية التحتية ، والتي حصلت على الحصة الاكبر من التخصيصات الاتحادية والتمويل الخاص بتنمية الاقاليم .
٢. تعد محافظة المثنى من المحافظات قليلة المصادر بالنسبة للمياه العذبة رغم مرور نهر الفرات فيها ، الا ان مقطعه المار في محافظة المثنى يمتاز بالملوحة ، وذلك لقربه من منطقة المملحة التي هي عبارة عن مناجم ملحية .
٣. تعتمد محافظة المثنى بشكل شبه كلي على نهر الرميثة الواقع شمال المحافظة والذي يعد المصدر الرئيس للمياه العذبة .
٤. تم تنفيذ اغلب المشاريع في قضاء الرميثة واهمها مشروع ماء المثنى الكبير ، حيث تم رفد اغلب اقضية ونواحي وقرى المحافظة من هذه المشاريع الكبيرة من خلال مد الانابيب المائية لمسافات طويلة وذلك تلبية لمتطلبات واحتياجات المواطنين اضافة الى الى تطوير وصيانة اغلب شبكات الماء القديمة .
٥. لا تزال بعض مناطق المحافظة تعاني من شحة الماء الصالح وخصوصاً مناطق السلمان وبصية وتعتمد بشكل اساسي على المياه الجوفية ، الامر الذي دفع الحكومة المحلية في المثنى الى حفر الابار وتنصيب محطات تحلية عليها ، والسبب يعود لبعد هذه المناطق عن قضاء الرميثة حيث تبلغ المسافة حوالي (١٨٠ كم) .

٦. تمر في المحافظة خطوط النقل الرئيسية (٤٠٠ kv) الا ان المحافظة لم تستفد منها اطلاقاً ، وذلك لعدم وجود محطات تحويل من (٤٠٠kv) الى خطوط النقل (١٣٢kv) . لذلك فهي تعتمد على الامدادات من محافظتي الديوانية وذي قار عبر خطوط النقل (١٣٢kv) .

٧. زاد حجم الانفاق على مشاريع الكهرباء في محافظة المثنى بشكل كبير عام ٢٠١٢ حيث وصل اجمالي ما انفق على مشاريع الكهرباء في عموم المحافظة ال (٦٢,٢٧٩,٠٠٠,٠٠٠) مليار دولار .

٨. لجأت الحكومة المحلية الى رفد المناطق الزراعية ومناطق البستنة المحاذية للمدن بالتيار الكهربائي ، وذلك من اجل معالجة النقص الحاد بالكهرباء خلال ايام الصيف الحارة ، اضافة الى الطلبات الكثيرة من قبل اهالي هذه المناطق لتحسين .

التوصيات :

١. نقترح ان تقوم الحكومة المحلية في محافظة المثنى بأنشاء مشاريع الطاقة المستدامة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية وخصوصاً ان المحافظة تمتاز بمناخ حار جداً في فصل الصيف ورياح سريعة

٢. نوصي بأن تنفذ الحكومة المحلية محطات تحلية لمياه الشرب على نهر الفرات من اجل تنويع مصادر المياه في عموم المحافظة.

٣. نقترح على الحكومة المحلية التنسيق مع الحكومة الاتحادية من اجل نصب محطات تحويل الطاقة الكهربائية من خطوط النقل الرئيسية (٤٠٠kv).

٤. انشاء مراكز ابحاث لدراسة احتياجات المحافظة من مشاريع وخطط وبرامج مستقبلية، تخدم المحافظة ، وتسهيل الاجراءات من قبل الدوائر الحكومية امام الباحثين والطلبة من اجل توسيع دائرة المعلومات والبيانات .

المصادر

اولا :- الكتب:

١. عبد الرضا النجم ابو مكينة الاسدي ، السماوة(تاريخ ورجال) ، ج١، شركة السعدون ، بغداد، ط١ ، ٢٠٠٠.

٢. عبد الله الجوراني ، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني واحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اواخر العهد العثماني ١٩٥٨، ، بغداد ، ط١، ٢٠٠٥.

٣. محمد صبري ابراهيم , السياسات المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣, مركز العراق للدراسات , بغداد , ط١, ٢٠١٧.

٤. وادي العطية ، تاريخ الديوانية قديما وحديثا ، مطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٩٥٤.

ثانياً :- القرارات:

١. قرار مجلس محافظة المثنى , العدد(٣٩٤٩)الصادر بمحضر اجتماع مجلس محافظة المثنى , تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٣ .

٢. قرار مجلس محافظة المثنى رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٠ الصادر بجلسته الاعتيادية السابعة عشر , تاريخ ٢٠١٠/٦/١بعنوان : تخصيص قطعة ارض لإنشاء وحدة معالجة .

٣. قرار مجلس محافظة المثنى , العدد (٢٤٣٩) الصادر بمحضر اجتماعه , تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٣.

٤. قرار مجلس محافظة المثنى رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ الصادر بجلسته الاعتيادية العاشرة , تاريخ ٢٠١٠/٤/١٣ بعنوان : المصادقة على مشاريع .

٥. قرار مجلس محافظة المثنى رقم (٣٧)لسنة ٢٠١٠ الصادر بجلسته الاعتيادية العشرين , تاريخ٢٠١٠/٦/٢٢.

٦. قرار مجلس محافظة المثنى رقم (١٢) لسنة ٢٠١٢ الصادر بجلسته الاعتيادية الثامنة , تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧ تغيير اسم مشروع .

ثالثاً :- الرسائل

١. آلاء شاكر عمران ،محافظة المثنى دراسة في الجغرافية الاقليمية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية، قسم الجغرافية ،جامعة البصرة ،٢٠١١.
٢. رجوان فيصل غازي ، القلاع في وسط وجنوب العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩

رابعا :- الاطروحات

١. حيدر فوزي صادق الغزي, السياسات التطبيقية للحكومات (دراسة حالة محافظة كربلاء), اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد,٢٠١٧.

خامساً :- المقابلات:

١. مقابلة اجريت مع (قابل حمود عباس),مدير التخطيط في محافظة المثنى , تاريخ (٢٠٢٠/٢/٢٤) .
٢. مقابلة مع (اوصاف عبد الكريم محمد) عضو مجلس محافظة المثنى للدورة (٢٠١٣- ٢٠١٧) , تاريخ ٢٠١٩/٥/١٣ .
٣. مقابلة مع المهندس (حامد جهادي حسين) معاون محافظ المثنى لشؤون الطاقة, بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢١.
٤. مقابلة مع(عبد الكريم حسن عبد) مدير قسم المشاريع في مديرية بلديات محافظة المثنى , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ .

سادساً :- البيانات والكتب الرسمية

١. ديوان محافظة المثنى , الاستمارة الخاصة بمشاريع تنمية الاقاليم لعام ٢٠٠٦, قسم التخطيط والمتابعة , مشاريع قطاع الكهرباء لسنة ٢٠٠٦.

٢. ديوان محافظة المثنى , قسم التخطيط والمتابعة , الاستمارة الخاصة بمشاريع تنمية الاقاليم لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .
٣. ديوان محافظة المثنى , قسم التخطيط والمتابعة , الاستمارة الخاصة بمشاريع تنمية الاقاليم لعام ٢٠١٢.
٤. مديرية تخطيط المثنى ، دراسة التنمية المكانية لمحافظة المثنى لغاية عام ٢٠٢٠ ، ٢٠١٢.
٥. كتاب وزارة الكهرباء الى محافظة المثنى , العدد (٦٩٤٣٦), تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ القاضي بأنشاء محطة ٧٥٠ ميكا واط في محافظة المثنى.
٦. كتاب مجلس محافظة المثنى , العدد (٣٩٩٨) , تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٦ والمتضمن المصادقة على نصب مولدات سعة (kv١٠٠٠) للسلمان و بصية.
٧. كتاب محافظة المثنى المرقم (١٥٩٠) , تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ الى وزارة الكهرباء لأنشاء محطة استثمارية في المثنى.
٨. كتاب مديرية ماء المثنى , العدد (٨٢٦٦) , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ والمتضمن تزويد الباحث بالمعلومات والبيانات المطلوبة.
٩. كتاب مديرية ماء المثنى , العدد (٨٢٦٦) , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ , والمتضمن تزويد الباحث بالمعلومات والبيانات المطلوبة .
١٠. كتاب مديرية بلديات المثنى شعبة المشاريع , العدد (١٣٠٦٧/٥) , تاريخ (٢٠١٩/٧/٢١) المتضمن تزويد الباحث بالبيانات والمعلومات المطلوبة.
١١. مديرية بلديات المثنى ,قسم المشاريع , بيانات غير منشورة خاصة بقطاع الصرف الصحي ٢٠١٩.
١٢. كتاب مديرية الكهرباء في محافظة المثنى , العدد (٣٤٤٤/٤/٢/٢) , تاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ والمتضمن تزويد الطالب البيانات والاحصائيات المطلوبة.

١٣. مديرية كهرباء محافظة المثنى , قسم التشغيل , بيانات غير منشورة ٢٠١٩.

١٤. كتاب مديرية التخطيط في محافظة المثنى , العدد (٢٣٦) الصادر , بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ والمتضمن تزويد الباحث بالبيانات والمعلومات المطلوبة .

١٥. كتاب مديرية احصاء المثنى ذو العدد(٣٤٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢١ والمتضمن تزويد الباحث بالمعلومات والبيانات المطلوبة .

سابعا :- التقارير :

١. ديوان محافظة المثنى, استراتيجية تنمية محافظة المثنى (٢٠١٠-٢٠١٤) , قسم العلاقات والاعلام في محافظة المثنى.

٢. مديرية تخطيط المثنى ,دراسة التحليل القطاعي والمكاني للبرنامج الاستثماري لمحافظة المثنى للفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٥), ٢٠١٧.

٣. المديرية العامة للتخطيط العمراني ,الخطة الهيكلية لمحافظة المثنى رؤية استراتيجية لغاية عام ٢٠٣٢ , مسح ميداني لشركة دار العمارة وشركة (SGI) الايطالية , ٢٠٠٨.

٤. مديرية تخطيط محافظة المثنى , استراتيجية التنمية المحلية في محافظة المثنى ٢٠١٨-٢٠٢٢, ٢٠١٧.

٥. مديرية تخطيط المثنى و الجهاز المركزي للإحصاء, ملخص تقرير مسح التنمية الريفية لمحافظة المثنى لعام ٢٠١٧, تشرين الثاني ٢٠١٨.

٦. مديرية التخطيط العمراني في المثنى ، الخطة الهيكلية لمحافظة المثنى ٢٠٠٨،

ثامنا :- شبكة الانترنت :

١. وكالة النبأ الاخبارية , السفارة الالمانية في بغداد توافق على تمويل مشروع ماء المثنى الكبير بعد توقفه , شبكة الانترنت: على الموقع الالكتروني/ https://n.annabaa.org/news17258 .

٢. بشار عبد الجبار عبد الرحمن , ازمة الطاقة الكهربائية في العراق :دراسة ميدانية , لجنة الصناعة والطاقة في المنتدى العراقي للنخب والكفاءات, على الموقع الالكتروني:https://iraqi-forum2014.com .